الاتفاقية الدولية فى تجارة منتجات القطن

الدكتور أحمد رشاد موسى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

تمهيد :

يمكن القول أن المنافسة الحادة بين الصناعات القطنية فى الدول الغربية المتقدمة من ناحية ، وفى اليابان ودول شرق وجنوب أوربا وبعض البلاد الاخذة فى النمو من ناحية أخرى ، تشكل احدى السمات الاساسية للتجارة الدولية فى المنتجات القطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية · وتتركز هذه المنافسة فى محاولة كل من طرفيها السيطرة على أسواق الدول الغربية المتقدمة ، والتى تمثل أهم مراكز استهلاك هذه السلع فى العالم .

لقد ترتب على فقدان دول الغرب الشطر الاكبر من أسواقها الخارجية أن أصبحت أسواقها الوطنية المنفد الاساسى ، ان لم يكن الوحيد ، لمنتجات صناعاتها القطنية ، التى بذلت هذه الدول فى سبيل تأسيسها والارتقاء بها سنوات طويلة فى العمل المضنى فى صبر وشجاعة لا يمكن انكارهما · ومن المؤكد أن هذ ه الدول سوف تواصل العمل على حماية هذه الصناعة لما يرتبط ببقاءها وازدهارها من مصالح وطنية خطيرة الشأن ·

وفى نفس الوقت تنظر دول المجموعة الاخرى ، وخاصة الدول النامية ، الى أسواق الدول المتقدمة فى غرب أوربا وأمريكا الشمالية باعتبارها أهم المنافذ لصادراتها من هذه السلع ، والتى تشكل الشطر الاكبر من صادراتها من السلع المصنوعة . وتظهر خطورة هذا الهدف بالنسبة للبلاد النامية ، اذا ما أخذنا فى الحساب الظروف الوطنية والدولية التى تحيط برامج التنمية الاقتصادية فى هذه الدول · فمن المعروف أن عدم كفاية رأس المال المنتج يشكل عقبة من العقبات الرئيسية فى عملية التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية ، ومن المعروف أيضا أنه لابد لهذه الدول من الاعتماد على الدول المتقدمة فى توفير الشطر الاكبر من حاجتها من رأس المال المنتج · ولما كانت المساعدات والقروض الاجنبية التى تقدمها الدول المتقدمة غير كافية لمقابلة مطالب الدول النامية ، لتكاثر عدد هذه الدول وزيادة حاجتها الى رأس المال المنتج ، فضلا عن أن المساعدات والقروض الاجنبية لم تعد مرغوبة فى الكثير من الدول النامية ، لما

يرتبط بها عادة من قيود متنوعة تنفر منها الدول النامية . ولهذا نجد أن هذه الدول تسعى جاهدة لزيادة حصيلتها من الصرف الاجنبى عن طريق زيادة صادراتها من المواد الاولية والسلع المصنوعة ، حتى يمكنها دفع كل أو أغلب نفقات استيراد ما يلزمها من السلع الضرورية للسير فى برامج التنمية الاقتصادية ، أو لمواجهة مطالبها الاخرى . وقد تفاقم خطر مشكلة تمويل الواردات فى السنوات الاخيرة ، بسبب الزيادة المستمرة فى العجز فى ميزانها التجارى نتيجة تزايد واردات هذه الدولة وتراخى صادراتها • فعلى حين كانت تجارة البلاد النامية تعكس فائضا فى بداية العقد الخامس من هذا القرن ، أصبحت تعانى من عجز فى السنوات الاخيرة قدر بحوالى ٢٣٠٠ مليون دولار أمريكى فى ١٩٦٢ (١) . ويفسر هذا التطور سعى الدول النامية المتصل لزيادة صادراتها من المواد الاولية والتى تمثل المصدر الاساسى لايراداتها من الصرف الاجنبى • ولتحقيق هذه الزيادة تطالب هذه الدول بتعديل سياسة الدول المتقدمة التى تعوق صادراتها من المواد الاولية ، كما أنها تعقد الامل على منح صادراتها من هذه السلع معاملة تفضيلية فى الدول المتقدمة • وفى نفس الوقت تلح الدول النامية فى طلب تعديل هيكل التجارة الدولية وخلق نمطا جديدا من تقسيم العمل الدولى ، يمكنها من تصدير منتجاتها من السلع المصنوعة التى بلغت فى تصنيعها قدرا من الكفاءة ، أو أقل قدرا من عدم الكفاءة ، يمكنها من المنافسة فى الاسواق الدولية • وتحتل منتجات القطن مركز الصدارة فى قائمة صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة كما سبق أن ذكرنا •

وعلى الرغم من كثافة القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على واردات المنتجات القطنية ، وخاصة المنسوجات والملابس الجاهزة ، فقد زادت وارداتها منها ، وخاصة من اليابان وبعض الدول النامية زيادة كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وعلى الاخص منذ بداية الخمسينات • وقد حدثت هذه الزيادة فى الاستيراد فى وقت كانت صناعة القطن فى أغلب الدول المتقدمة تعانى مشاكل خطيرة ترجع أساسا الى الاختلال الهيكلى الذى تعرضت له نتيجة فقدانها الكثير من أسواق التصدير ، وبسبب عدم كفاية الاستثمارات التى وجهت الى هذه الصناعة بقصد تجديد آلاتها والارتقاء بطرق الانتاج بها ، وان اعتبرت الصناعة الامريكية استثناء على هذا • فعلى حين زاد انتاج العالم من الغزل من ١ر٧ الى ١ر٩ مليون طن مترى ، كما زاد انتاجه من المنسوجات من ٢ر٥ الى ٥ر٦ مليون طن بين عامى ١٩٥٣ و١٩٦٤ ، نقص نصيب الدول المتقدمة فى غرب أوربا وأمريكا الشمالية من انتاج كل من السلعتين من ٤٧ فى المائة الى ٣٥ فى المائة من انتاج العالم بين العامين المذكورين . وبينما زادت صادرات العالم من الغزل من ١٢٣ ألف طن الى ٢٣٥ ألف طن ومن المنسوجات من ٢٤٥ ألف طن الى ٧٧٥ ألف طن ، نقص نصيب الدول المتقدمة من ٦٦ فى المائة الى

(١) Johnson, H. C., Economic Policies Towards the less Developed countries, Washington D.C., 1967, pp. 25 - 43.

٣٥ فى المائة من صادرات العالم من الغزل ، بينما نقص نصيبها من صادرات المنسوجات من ٥٥ فى المائة الى ٣٢ فى المائة بين العامين المذكورين · وقد دفع هذا التطور البلاد المتقدمة المذكورة ، الى النظر الى أسواقها الوطنية باعتبارها المنفذ الاساسى لتصريف انتاج صناعاتها من هذه السلع · ولهذا فقد أخذت هذه الدول فى العمل على حماية أسواقها الداخلية ضد الواردات زهيدة الثمن ، وخاصة من الدول النامية والدول التى تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه مثل الاتحاد السوفييتى والصين ودول شرق أوربا ·

وقد ترتب على هذا التعارض البين بين مصالح دول فى مراحل مختلفة من النمو الاقتصادى وتأخذ بنظم اقتصادية متعارضة ، حدوث اضطراب فى التجارة الدولية فى هذه السلع ، أدى فى النهاية الى تدخل حكومى لم تعرف هذه التجارة شيئا فى مثل مداه من قبل · وقد أخذ هذا التدخل صورة اتفاقية الجات الخاصة بالتجارة الدولية فى المنتجات القطنية ، فضلا عن الكثير من الاتفاقيات الثنائية التى عقدتها بعض الدول بقصد السيطرة على صادرات الدول الاخرى من هذه السلع الى أسواقها (١) ·

الاتفاقية الدولية وأهدافها الاساسية :

أدت الضغوط المتواصلة لاصحاب صناعة القطن فى الدول الصناعية المتقدمة ، وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، على حكوماتها لتقييد استيراد منتجات القطن ، الى بدء هذه الحكومات مزاولة الضغط على البلاد المصدرة لكى تباشر نوعا من « التقييد الاختيارى » على صادراتها الى أسواق الدول المتقدمة . ولما كانت هذه الدول غير راغبة ، أو غير قادرة على اتخاذ اجراء من جانب واحد لتقييد الواردات بسبب عدم نجاحها فى الوصول الى « التقييد الاختيارى » عند مستوى الاستيراد المطلوب ، فقد عمدت الى تدويل مشكلة التجارة الدولية فى منتجات القطن من خلال اقتراح بعض الترتيبات التى تهدف الى تنظيم هذه التجارة بحيث تحقق رغبتها فى حماية صناعتها الوطنية · وفى يوليو ١٩٦١ ، وبناء على طلب حكومة الولايات المتحدة ، نظمت الجات مؤتمرا دوليا فى جنيف بسويسرا بين كبار مصدرى ومستوردى هذه السلع . وقد أسفر هذا المؤتمر على الترتيبات قصيرة الاجل بشأن التجارة الدولية فى منتجات القطن أو
The Short Term Arrangement Regarding International Trade in Cotton Textiles
والتى بدأت تنفيذها لعام واحد من أكتوبر ١٩٦١ · وقد تضمنت هذه الاتفاقية النص على انشاء «لجنة المنتجات القطنية» The Cotton Textile Committee لاعداد ترتيبات طويلة الاجل تتضمن حلولا طويلة الاجل للمشاكل الكثيرة التى تواجه تجارة هذه السلع . وقد وافقت الدول الاعضاء على الاتفاقية طويلة

(١) Moussa, Ahmad Rashad : The Manufacturing of Cotton for Export in the UAR, Ph. D. Thesis, U.K., pp. 345 - 351

الاجل وبدأ تنفيذها فى أول أكتوبر ١٩٦٢ لمدة خمس سنوات . هذا وقد تمت الموافقة على تجديد العمل بها لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ فى أول أكتوبر ١٩٦٧ على أن تسمى « بالاتفاقية الدولية فى تجارة المنتجات القطنية ، أو
International Cotton Textile Agreement

الدول الاعضاء فى الاتفاقية :

وقع على الاتفاقية طويلة الاجل الدول الاتية : الولايات المتحدة الامريكية ، وكندا والمملكة المتحدة ، والدول الاعضاء فى السوق المشتركة ، والدول الاسكندنافية ، واليابان ، وهونج كونج والهند والباكستان ، والبرتغال ، واسرائيل والجمهورية العربية المتحدة . وانضم اليهـــا فيما بعد النمســـا واستراليا والمكسيك وكولومبيا وجاميكا وفرموزا وتركيا وفنلنـــدا ثم كوريا الجنوبيـــة .

ولكن يلاحظ أن الدول الاعضاء قد وافقت على اعفاء كل من كندا والمملكة المتحدة من التقيد بالالتزام بزيادة وارداتها من الدول الاعضاء طبقا لنص المادة الثانية من الاتفاقية وذلك للاسباب الاتية :

١ ــ ان واردات هاتين الدولتين قد زادت زيادة كبيرة خلال العشر سنوات السابقة على الاتفاقية ، كما أن صناعتها قد انكمشت بشكل واضح خلال نفس المدة .

٢ ــ أنهما يستوردان فعلا كميات كبيرة من المنتجات القطنية من الدول والاقاليم النامية واليابان بالقياس الى انتاجهما الوطنى من هذه السلع .

ويلاحظ أن الباكستان قد رفضت قبول هذا الاعفاء فى حـــالة المملكة المتحدة (١) .

كذلك لابد من الاشارة الى أن « الترتيبات » أو « الاتفاقية » المذكورة لم يقصد بها الاعضاء أن تكون « مجموعة من النصوص الملزمة التى تحدد حقوق وواجبات الدول التى قبلتها ، وانما قصد بها أن تكون مجرد مرشد يهتدى به عند مواجهة وعلاج المشاكل التى تثور فى تجارة هذه السلع . أو هى على حد تعبير وثائق لجنة المنسوجات :
It was not intended to be a precise formulation or code of rights and obligations, but must be considered as a guide for trying to work out some difficult problems in international trade in Cotton Textiles.

(١) The GATT : Long term arrangement regarding International Trade in Cotton Textiles and COT/M/5/11.3.1966 (unpublished).

بالاضافة الى ذلك لم يكن يقصد عند التحضير لهذه الاتفاقية جعلها أساسا دائما للتجارة الدولية فى هذه السلع ، انما مجرد وسيلة مؤقتة لمواجهة بعض مشاكل عارضة أو مؤقتة . ولكن دلت التطورات اللاحقة على رغبة الدول المتقدمة فى اعطائها صفة الدوام ٠

الاهداف الاساسية للاتفاقية :

يتبين من مراجعة نصوص الاتفاقية المذكورة وكذلك الوثائق الخاصة بسيرها أن الاهداف الاساسية لهذه الاتفاقية يمكن ايجازها فيما يلى :

أولا : العمل على زيادة التجارة الدولية من منتجات القطن (الغزل والنسيج والملابس الجاهزة) ٠

ثانيا : تمكين الدول الآخذة فى النمو من تنمية صادراتها من هذه السلع الى الدول المتقدمة بطريقة منظمة تمكن من ،

ثالثا : تجنب حدوث « اضطراب » فى أسواق الدول المستوردة والمصدرة لهذه السلع ٠

هذا وقد تم تحديد هذه الاهداف على ضوء حاجة البلاد النامية الملحة الى التنمية الاقتصادية واعطائهم فرص لزيادة ايراداتهم من العملة الصعبة عن طريق تصريف المنتجات التى فى مقدورهم تصنيعها بكفاءة ٠ كذلك روعى فى هذه الاهداف الظروف الصعبة التى تمر بها الصناعة فى بعض الدول الاعضاء فى الاتفاقية المذكورة ٠

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف اتفق الاعضاء على ما يأتى :

١ ــ تخفيف ما قد يكون هناك من قيود تناقض أحكام اتفاقية الجات على واردات هذه السلع الى الدول أعضاء اتفاقية المنسوجات ٠ على ألا يتعارض ذلك مع القيود التى يجوز فرضها اعمالا لنص المادة ٣ من هذه الاتفاقية ٠

كذلك وافق الاعضاء على عدم فرض قيود جديدة على استيراد هذه السلع وعلى الغاء القيود على الاستيراد المؤقت بقصد اعادة التصدير ٠ كذلك التزم الاعضاء باخبار « لجنة المنسوجات » بالقيود المفروضة حاليا أو بما تفرضه من قيود على واردات هذه السلع فى المستقبل خلال مدة أعمال الاتفاقية ٠

٢ ــ يلتزم الاعضاء الذين يفرضون قيود على واردات هذه السلع بزيادة وارداتهم من السلع التى تخضع لهذه القيود بحيث يصل حجم وارداتهم منها عند نهاية الاتفاقية الى المستوى الذى حدده الملحق أ من الاتفاقية .

٣ ــ فى حالة حدوث اضطراب ، أو التهديد به ، فى سوق احدى الدول المستوردة أو المصدرة ، فمن حق الدولة التى تواجه هذا الاضطراب أن تطلب من الدولة المصدرة التشاور من أجل تجنب أو ازالة هذا الاضطراب . فاذا تعذر اتفاقهما فمن حق الدولة المستوردة أن تقيد الواردات التى تسبب الاضطراب فى سوقها عند المستوى الذى حددته الاتفاقية ، ولكن يجب أن يكون التقييد قاصرا على منتجات محددة ، وألا يترتب عليه ضررا بالدولة المصدرة ، وأن يراعى فيه أهداف الاتفاقية ٠

٤ ــ لا تلتزم الدول النامية بازالة ما قد يكون موجودا من قيود كمية على استيراد هذه السلع الى أسواقها . كما أن من حق هذه الدول فرض قيود على الاستيراد لحماية ميزان مدفوعاتها ، فضلا عن حق هذه الدول فى أن تأخذ بنظام جمركى يمكنها من حماية صناعتها الوليدة أعمالا لاتفاقية الجات فى حالة عدم فاعلية الضرائب الجمركية .

٥ ــ ليس هناك ما يمنع الدول الاعضاء فى الاتفاقية من عقد اتفاقيات ثنائية مقبولة من الطرفين بشأن التجارة فى هذه السلع ، ما دامت هذه الاتفاقيات لا تتعارض مع أهداف الاتفاقية الخاصة بتجارة المنتجات القطنية ٠

٦ ــ لا يجوز أن تتعارض التزامات الدول الاعضاء فى هذه الاتفاقية مع حقوقهم وواجباتهم طبقا لاتفاقية « الجات » ٠

٧ ــ يتعهد أعضاء الاتفاقية ألا يعاملوا منتجات بعضهم معاملة أقسى من معاملة منتجات الدول غير الاعضاء فى هذه الاتفاقية .

مضمون اضطراب الاسواق أو Market disruption

تدل الوثائق الخاصة بالاتفاقية المذكورة انه يلزم لحدوث ، أو التهـــديد بحدوث ، اضطراب ما يأتى :

١ ــ حدوث زيادة حادة sharp وجوهرية substantial . أو التهديد بها ، فى واردات منتجات معينة ، من مصدر معين .

٢ ــ أن تباع هذه المنتجات بأسعار تقل كثيرا عن الاسعار السائدة للمنتجات المشابهة من حيث الصنف ، فى سوق الدولة المستوردة . ولكن لا يكفى مقارنة أسعار الواردات بالانتاج الوطنى ، بل لابد من مقارنة الاسعار بأسعار السلع المستوردة من مصادر أخرى ٠

٣ ــ لابد أن يؤدى هذا الاضطراب مباشرة ، أو يهدد بأن يؤدى مباشرة ، الى احداث ضرر بالصناعة فى الدولة المستوردة ٠

٤ ــ يجب ألا يكون التفاوت فى الاسعار نتيجة تدخل حكومى فى تحديدها أو نتيجة سياسة اغراق ٠

والملاحظ أن التعريف السابق لم يقصد به أن يكون شاملا أو أن يستغرق كل حالات الاضطراب فى الاسواق ٠

ولكن خطورةالاتفاقية تبدو فى أنها جعلتتقرير حدوث اضطراب أو التهديد به من حق الدولة التى تشكو منه ، وقد أدى ذلك ، كما يتضح من الوثائق الخاصة بتنفيذ الاتفاقية ، الى استخدام بعض الدول المستوردة فكرة الاضطراب فى الاسواق بطريقة تحكمية فيها بعض التعسف، الى حد أن بعض هذه الدول قد اعتبر مجرد الزيادة فى الواردات كافيا فى ذاته لتحقق اضطراب فى أسواقها (١) ٠

مدى نجاح الاتفاقية فى تحقيق أهدافها :

تعكس الوثائق الخاصة بلجنة المنتجات القطنية وجود اختلاف حاد فى وجهات النظر بين الدول المستوردة ، أو الدول المتقدمة ، والدول المصدرة ، أو اليابان والدول النامية فيما يتعلق بمدى نجاح الاتفاقية فى تحقيق أهدافها . فعلى حين تذهب بعض الدول المستوردة ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، الى أن الاتفاقية قد أدت الى زيادة حجم التجارة الدولية فى منتجات القطن ، وخاصة صادرات الدول الاخذة فى النمو ، كما أنها مكنت الدول المستوردة من حماية صناعتها الوطنية ، وبهذا تكون قد حققت أهدافها الرئيسية . وانكان هناك من الدول المستوردة ، وخاصة الدول الاسكندنافية ، من يعتقد أن سياسة التقييد التىاتبعها بعض كبار المستوردينبالنسبة لصادرات الدولالنامية ، قد أدى الى تحول هذه الصادرات الى أسواقهم بسبب ما يتبعونه من سياسة متحررة نحو الواردات ، مما أدى الى الاضرار بصناعاتهم القطنية ٠ ومن ناحية أخرى ، نجد أن الدول النامية وكذلك اليابان تعتقد أن الاتفاقية ، وان نجحت فى تحقيق رغبة الدول المتقدمة فى توفير حمـــاية مصطنعة لصناعتها الا أنهـــا كانت مخيبة لآمـــالهم . فهى لم تؤد الى النمـــو المنشـــود فى صادراتهم ، بلاستخدمتنصوصها المقيدة بطريقةتحكمية فيها قدر منالتعسف للحد من صادراتهم وحرمانهم من فرص تصديرهم فى أشد الحاجة اليها لزيادة ايراداتهم من الصرف الاجنبى (٢) ٠

---

(١) راجع فى تحديد المقصود باضطراب الاسواق :

The GATT : Record of Understanding Reached by the Cotton Textile Committee.

وتتكون هذه اللجنة من جميع الدول الاعضاء فى الاتفاقية ، وكذلك رسالة المؤلف الســـابقة الاشارة اليها ، صفحة ٣٥٧ ــ ٣٥٨ ٠

(٢) راجع على سبيل المثال :

The GATT: COT/M/5/11.4.1966, pp. 14 - 17 and 24 - 26.

ورسالة المؤلف السابقة الذكر صفحة ٣٦٠ الى ٤٠٠ ٠

وفيما يلى نحاول بيان مدى نجاح الاتفاقية فى تحقيق أهدافها الاساسية ، معتمدين فى ذلك على البيانات والمعلومات التى تضمنتها الوثائق الخاصة بها ٠

تطور تجارة المنتجات القطنية بين أطراف الاتفاقية :

١ ــ تدل البيانات المتاحة (١) على أن قيمة التجارة الدولية فى المنتجات القطنية زادت فى عام ١٩٦٤ بنسبة ١٠ فى المائة عما كانت عليه عام ١٩٦١ ، وهى السنة السابقة على اعمال الاتفاقية الدولية ٠ وترجع هذه الزيادة الى زيادة قيمة التجارة الدولية فى الملابس الجاهزة الذى عوض ما حدث من نقص طفيف فى تجارة الغزل والنسيج فى نفس الفترة . هذا ومن الاهمية بمكان ، ملاحظة أن متوسط الزيادة السنوية فى التجارة الدولية فى هذه السلع بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤ كان اقل بالمقارنة بالفترة من ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ٠ اما قيمة صادرات الدول الاطراف فقد زادت بنسبة ١٣ فى المائة بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٤ وكان متوسط الزيادة السنوية بين هذين العامين اعلى من متوسط الزيادة السنوية فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٠ وكانت الزيادة فى الفترة المتأخرة ترجع كلية الى زيادة قيمة صادرات الملابس الجاهزة . وقد ترتب على هذا زيادة نصيب الدول الاعضاء فى تجارة العالم فى هذه السلع من ٧٩ فى المائة عام ١٩٦١ الى ٨١ فى المائة فى عام ١٩٦٤ . هذا ويلاحظ أن الزيادة فى قيمة صادرات الدول الاطراف تظهر بوضـــوح فى حالة الدول الآخذة فى النمو كما يتضح من البيانات التالية :

أ ــ زادت صادرات الدول المتقدمة فى غرب أوروبا بحوالى ٩ فى المائة بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤ ٠

ب ــ نقصت صادرات اليابان بحوالى ٢ فى المائة بين هذين التاريخين .

جـ ــ زادت صادرات الدول الاخذة فى النمو بحوالى ٣٩ فى المائة بين نفس التاريخين .

ويلاحظ أن الريادة فى صادرات الدول المتقـــدمة كانت نتيجـــة الزيادة فى صادراتها من الملابس الجاهزة التى فاقت ما حدث من عجز فى صادراتها من الغزل والمنسوجات ، بينما كانت الزيادة فى قيمة صادرات الدول النامية نتيجة زيادة صادراتها من جميع المنتجات القطنية ٠ بالاضافة الى ذلك نجد أن نصيب الدول المتقدمة فى التجارة الدولية فى هذه السلع قد بقى ثابتا عند ٤٩ فى المائة بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤ ، بينما نقصت حصة اليابان من ١٦ فى المائة الى ١٤ فى المائة وزادت حصة الدول الاخذة فى النمو من ١٧ فى المائة الى ٢١ فى المائة بين العامين المذكورين ــ ولكن لابد من الاشارة الى ان متوسط الزيادة السنوية فى قيمة صادرات الدول النامية قد هبط من ١٥ فى المائة فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٠ الى ٤ فى المائة فقط فى المدة من ١٩٦١ الى

(١) عدم توافر البيانات الضرورية اقتضى الوقوف عند ١٩٦٤ .

١٩٦٤ · كذلك لابد من الاشارة الى ان صادرات جميع الدول الاعضاء الى بقية العالم قد زادت بنسب متفاوتة بين هذين العامين ، باستثناء اليابان والملكة المتحدة اللذين هبطت صادراتهما من هذه السلع . ولكن تدل البيانات المتاحة ايضا على انه باستثناء بعض الحالات القليلة نجد ان حصة الدول الاعضاء فى صادرات بعضهم لم يعتريها تغيير يذكر فى المدة التى تكررت الاشارة اليها · وفى نفس الوقت نجد أن الدول الاطراف قد استفرقت الشـــطر الاكبر من صادرات بعضهم ·

وعلى اى حال فيجب الا تؤخذ الزيادة فى صادرات الدول الاخذة فى النمو الى الدول المتقدمة على أنها تسرب أو تغلغل على درجة من الاهمية فى أسواق الدول المتقدمة ، فسنرى حالا أن صادرات الدول الاخذة فى النمو لا تمثل جزءا هاما من استهلاك الدول المتقدمة الا فى حالات قليلة ·

٢ ــ لقد راينا ان من الاهداف الاساسية للاتفاقية توفير فرص متزايدة لصادرات الدول النامية فى اسواق الدول المتقدمة · وتدل البيانات المتاحة على ان واردات الدول المتقدمة من منتجات القطن من الدول الاطراف قد زادت بما قيمته ٣٥٨ر٤ مليون دولار امريكى بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤ ولكن على الرغم من هذه الزيادة ، نجد أن نصيب الدول النامية فى هذه الواردات قد نقص من ٨٨ فى المائة الى ٨٧ فى المائة خلال هذه المدة · كما نجد ان الزيادة المذكورة فى واردات الدول المتقدمة قد وزعت كما يلى : ١٦٠ر٤ مليون دولار نتيجة زيادة وارداتها من بعضها ، ٦ر٢٤ مليون دولار نتيجة زيادة وارداتها من اليابان ، ٥ر١٧٤ مليون دولار ترجع الى زيادة وارداتها من الدول النامية . وقد ترتب على هذا هبوط نصيب اليابان والدول المتقدمة فى واردات الاخيرة من ٦٧ فى المائة الى ٦١ فى المائة او زيادة فى نصيب الدول النامية من ٢١ فى المائة الى ٢٦ فى المائة · وعلى اى حال فالملاحظ ان الدول المتقدمة فى غرب اوروبا وشمال امريكا لازالت تعتمد على بعضها وعلى اليابان لمقابلة الشطر الاكبر من وارداتها من المنتجات القطنية · · ونجد فى نفس الوقت ان واردات الدول المتقدمة من الدول غير الاطراف قد زادت بمقدار ١ر٧١ مليون دولار ، مما ادى الى زيادة نصيب الدول غير الاطراف فى واردات الدول المتقدمة من ١٢ فى المائة الى ١٣ فى المائة فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤ . وترجع أغلب الزيادة فى واردات الدول المتقدمة من الدول غير الاطراف الى زيادة واردات الاولى من الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا ويوغوسلافيا والصين . وتدل الوثائق الخاصة بالاتفاقية ان هذا التطور قد اثار اهتمام الدول الاخذة فى النمو ، وخاصة فيما يتعلق بزيادة واردات الدول المتقدمة من الدول التى تأخذ بنظم «تجارة الدولة» State Trading مما دفع بعض الدول النامية الى القول بأن صادراتهم تتعرض لقيود اكثر من تلك التى تتعرض لها واردات الدول المتقدمة من الدول غير الاعضاء ، وهذا ما يتعارض مع نصوص الاتفاقية ·

وعلى اى حال فلابد من ان نؤكد ان موقف الدول المتقدمة من صادرات الدول النامية من هذه السلع قد اختلفت من دولة لاخرى كما يتبين من الدراسة الاتية :

سياسة الاستيراد فى الدول المتقدمة :

توضح الدراسة الاتية كيف اختلفت سياسة الدول المتقدمة الخاصة بصادرات الدول الاخذة فى النمو من المنتجات القطنية من دولة لاخرى وقد اعتمدت فى هذه الدراسة على الوثائق الخاصة بالاتفاقية والتى سنذكرها تباعا ٠

استراليا :

تدل المعلومات المتاحة ان استراليا قد قامت بتنفيذ تعهداتها المترتبة على الاتفاقية . فهى لم تضع قيودا على استيراد هذه السلع قبل أو بعد الاتفاقية . ولكن على الرغم من زيادة واردات استراليا من هذه السلع من الدول الاعضاء من ١ر٩٤ مليون دولار امريكى فى ٦١ـ١٩٦٢ الى ١ر٩٦ مليون دولار فى ١٩٦٤ فقد هبط نصيب هذه الدول فى وارداتها من ٩٠ فى المائة الى ٨٥ فى المائة فى خلال هذه المدة ٠ ولكن على حين هبطت وارداتها من الدول المتقدمة من ٢ر٤٢ مليون دولار فى ٦١ـ١٩٦٢ ، أو ٤٠ فى المائة من وارداتها ، الى ٧ر٣٦ مليون دولار ، أو ٣٢ فى المائة من كل وارداتها ، وهبوط وارداتها من اليابان من ٣ر٣٨ أو ٣٧ ٪ من وارداتها فى ٦١ / ١٩٦٢ الى ٣ر٣٨ مليون دولار ، أو ٣٤ فى المائة من وارداتها فى ١٩٦٤ ، نجد أن واردات استراليا من الدول النامية قد زادت من ٦ر١٣ مليون دولار الى ١ر٢١ مليون دولار ، الامر الذى ترتب عليه زيادة نصيب هذه المجموعة فى واردات استراليا من ١٣ فى المائة الى ١٩ فى المائة فى نفس المدة .

النمســـا :

كانت قبل الاتفاقية تفرض قيودا على واردات هذه السلع من أغلب دول العالم باستثناء الدول الاعضاء فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ولكن أعمالا للاتفاقية قررت النمسا منح حصصا للاستيراد من المكسيك واليابان والهند واسرائيل والباكستان والجمهورية العربية المتحدة خلال العام الاول من الاتفاقية والذى يبدأ فى ١ ــ ١٠ ــ ١٩٦٢ وينتهى فى ٣٠ ــ ٩ ــ ١٩٦٣ ، وان كان انخفاض مستوى الحصة المقررة قد أثار شكوى بعض هذه الدول . فضلا عن هذا وافقت النمسا على زيادة هذه الحصص سنويا بنسبة معينة . وتدل المعلومات المتاحة ان النمسا لم تعمل الاجراءات الخاصة بتقييد الاستيراد المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الاتفاقية ضد أى عضو من أعضاء الاتفاقية .

وتدل البيانات الخاصة بواردات النمسا على ما يأتى :

١ ــ زادت قيمة وارداتها من كل الدول الاعضاء من متوسط سنوى مقداره ٢ر٣٣ مليون دولار أمريكى بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ الى ٣ر٤٢ مليون دولار فى ١٩٦٤ ، كما زاد نصيب الدول الاعضاء فى وارداتها من ٢١ فى المائة فى ١٩٦١ الى ٧٧ فى المائة فى ١٩٦٤ .

٢ ــ كان الشطر الاكبر من وارداتها من الدول المتقدمة فى غرب اوروبا وأمريكا والتى استغرقت حوالى ٦١ فى المائة من وارداتها بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ وحوالى ٦٦ فى المائة فى ١٩٦٤ .

٣ ــ نقصت وارداتها من اليابان من ٣ر٢ مليون دولار فى المتوسط ، او ٧ فى المائة من كل الواردات فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ الى ٨ر٢ مليون دولار ، أو ٥ فى المائة من الواردات فى ١٩٦٤ .

٤ ــ زادت واردات النمسا من الدول النامية من ٢ر١ ملون دولار فى المتوسط ، أو ٥ر٢ فى المائة من وارداتها فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، الى ٣ر٣ مليون دولار ، أو ٦ فى المائة من وارداتها ، فى ١٩٦٤ وهى نسبة بسيطة من واردات النمسا او استهلاكها من هذه السلع .

كنـــــدا :

تدل البيانات المتاحة ان كندا قد عملت على تحقيق اهداف الاتفاقية بالرغم من اعفاءها من التقيد ببعض نصوصها كما سبقت الاشارة الى ذلك ــ فهى لاتفرض قيودا على استيراد هذه السلع . وعلى الرغم من أن بعض السلع المستوردة قد عرضت باسعار منخفضة جدا فقد حاولت كندا الا تعمل نصوص المادة الثالثة من الاتفاقية الا فى أضيق الحدود . وتدل البيانات الخاصة بوارداتها على ما يأتى ،

١ ــ زادت قيمة وارداتها من الدول النامية من ٣ر١٢ مليون دولار سنويا فى المتوسط او ١٠ فى المائة من وارداتها فيما بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ الى ٠ر١٩ مليون دولار ، أو ١٧ فى المائة من وارداتها فى ١٩٦٤ ، كذلك تدل البيانات على أن نصيب هذه الدول فى استهلاك كندا من هذه السلع قد زاد زيادة كبيرة .

٢ ــ زادت واردات كندا من اليابان من ٩ر١٤ مليون دولار سنويا فى المتوسط ، او ٥ر١٢ فى المائة من وارداتها بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ الى ٢ر١٥ مليون دولار او ١٤ فى المائة من الواردات فى عام ١٩٦٤ .

٣ ــ وعلى العكس نجد ان وارداتها من الدول المتقدمة قد هبطت من ٥ر٨٨ مليون دولار فى المتوسط ، أو ٧٤ فى المائة من الواردات بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ الى ٠ر٦٨ مليـــون دولار ، أو ١ر٦١ فى المـــائة من كل الواردات فى ١٩٦٤ .

السوق الاوروبية المشتركة :

وافقت السوق الاوروبية المشتركة على تقرير بعض الحصص السنوية لاستيراد بعض منتجات القطن ، التى كانت تخضع لبعض القيود قبل الاتفاقية ،

من هونج كونج والهند واليابان والباكستان وكوريا الجنوبية وفرموزا ومصر . وقد بلغ مقدار هذه الحصة ٦٥٠٩ طن مترى فى سنة ١٩٦٢ على ان تزيد هذه الحصة بمقدار ٨٥ فى المائة عند نهاية الاتفاقية فى آخر سبتمبر ١٩٦٧ . وبالاضافة الى هذه الحصة قررت فرنسا وهولندا وألمانيا الغربية اطلاق استيراد بعض انواع اخرى من المنتجات القطنية . ولكن لابد من الاشارة الى ان المادة الثالثة من الاتفاقية قد اعملت من قبل بعض اعضاء السوق ضد اليابان وبعض الدول النامية، بحجة حدوث اضطراب فى السوق Market disruption ومن أهم الامثلة تقييد بلجيكا الاستيراد من مصر وتقييد ايطاليا الاستيراد من هونج كونج والهند والباكستان وفورموزا وأسبانيا ويوغوسلافيا والولايات المتحدة الامريكية وكذلك مصر فى خلال المدة من ١٥ مارس ١٩٦٥ الى ٣١ ديسمبر من نفس السنة ، وان كانت ايطاليا قد قررت رفع هذه القيود فى بداية ١٩٦٦ . وكذلك طلبت المانيا الغربية من هونج كونج أن تقيد صادراتها الى السوق الالمانية . هذا وتدل البيانات الخاصة بواردات السوق المشتركة على ما يأتى:

١ ــ زادت واردات السوق المشتركة من الدول أعضاء الاتفاقية بما فى ذلك اعضاء السوق المشتركة من ٥٧٩ر٠ مليون دولار ، او ٩١ فى المائة من كل وارداتها ، فى ١٩٦٢ الى ٧٥٠ر٣ مليون دولار ، او ٩٠ر١ فى المائة من الواردات فى ١٩٦٤ . ولكن اذا استبعدت التجارة بين أعضاء السوق فان قيمة واردات السوق المشتركة من الدول الاعضاء فى الاتفاقية من غير أعضاء السوق وصلت من ١٣٨ر٢ مليون دولار فى ١٩٦٢ الى ٢٣٧ر٤ مليون فى ١٩٦٤ . ويدل هذا على أن الشطر الاكبر من واردات السوق المشتركة يأتى من الدول الاعضاء فى هذه السوق .

٢ ــ اما واردات السوق من اليابان فبلغت قيمتها ١٦ر٨ مليون دولار ، أو ٨ فى المائة من واردات السوق فى ١٩٦٢ ، وزادت الى ٢٥ر٩ مليون دولار ، أو ٨ فى المائة من كل واردات السوق فى ١٩٦٤ .

٣ ــ وبالنسبة لواردات السوق المشتركة من الدول النامية فقد زادت من ٤٤ر٧ مليون دولار ، او ٢٣ فى المائة من كل واردات السوق ، فى ١٩٦٢ الى ١٠٠ر٤ مليون دولار أو ٣٠ فى المائة من وارداتها فى ١٩٦٤ . واذا أدخلنا فى الحساب التجارة فى داخل السوق المشتركة فان نصيب الدول النامية من واردات السوق يهبط الى ٧ فى المائة فى ١٩٦٢ والى ١٠ فى المائة فى ١٩٦٤ . ويتضح من هذه البيانات انه على الرغم من ان نصيب الدول النامية اعضاء الاتفاقية فى واردات السوق لازالت محدودة بالمقارنة بواردات السوق من الدول المتقدمة فان نصيب الدول النامية قد زاد زيادة كبيرة بين العامين المذكورين .

٤ ــ تدل البيانات المتاحة ايضا ان نصيب الدول النامية فى واردات كل دولة من دول السوق على حدة قد زاد خلال المدة المذكورة ، وعلى أن ألمانيا الغربية قد استوعبت ما يقرب من ٧٠ فى المائة من واردات السوق المشتركة من الدول

النامية على حين شكلت واردات فرنسا ٥ فى المائة من واردات السوق من الدول النامية ٠

ولكن على الرغم من هذه الزيادة الكبيرة فى واردات السوق المشتركة من الدول النامية ، فان هذه الواردات لازالت تمثل نسبة بسيطة جدا من استهلاك السوق المشتركة من منتجات القطن ٠

الدول الاسكندنافيـــة :

السويد :

لم تفرض اى قيود على الاستيراد قبل او بعد الاتفاقية ، الا على الاستيراد من اليابان ولكنها خففت قيود الاستيراد من هذه الدولة بعد الاتفاقية .

الدنمارك :

كانت تفرض بعض القيود على الاستيراد من كولومبيا ، وكوريا الجنوبية واليابان ومصر ، ثم قامت بتخفيف قيود الاستيراد من هذه الدول بعد الاتفاقية ، بتقرير حصة قابلة للزيادة سنويا للاستيراد من كل دولة من هذه الدول ٠

النرويج :

لم تكن تفرض قيودا على استيراد هذه السلع الى سوقها الا على الاستيراد من هونج كونج واليابان وكوريا الجنوبية ، وبعد الاتفاقية خففت من قيود الاستيراد من هذه الدول ٠

فنلنـــدا :

على عكس الدول السابقة ، تتبع فنلندا سياسة تقييد استيراد هذه السلع من الدول الاعضاء فى اتفاقية الجات باستثناء كوبا وتشيكوسلوفاكيا واليونان واسرائيل وبولندا وتركيا ومصر . بالاضافة الى ذلك نجد أن فنلندا تقيد بصفة مطلقة استيراد بعض أنواع المنتجات القطنية أيا كان مصدرها .

بالاضافة الى ما سبق ليس هناك ما يدل على أن البلاد الاسكندنافية قد لجأت الى فرض قيود على الواردات أعمالا لنص المادة الثالثة ، وقد ترتب على هذه السياسة الحرة فى الاستيراد من جانب أغلب هذه الدول زيادة كبيرة فى صادرات البلاد النامية اليهم ٠ كذلك من الثابت ان واردات الدول الاسكندنافية من الدول النامية تمثل نسبة كبيرة من استهلاكها من هذه السلع بالمقارنة بالدول المتقدمة الاخرى ٠

المملكة المتحدة :

تعتبر سوق المملكة المتحدة اكبر منفذ لصادرات الدول النامية وخاصة الهند والباكستان وهونج كونج . ويمكن تفسير ذلك بالعلاقة الخاصة التى توجد بين بريطانيا وبقية دول الكومنولث • وتدل البيانات المتاحة على ان واردات المملكة المتحدة من الثلاث دول المذكورة قد استغرقت الشطر الاكبر من وارداتها الكلية من هذه السلع ، الامر الذى اثار اهتمام بقية الدول النامية التى وجدت نفسها فى وضع سيء بالنسبة لغيرها من الدول النامية الاعضاء فى الكومنولث والذين يتمتعون بحرية التصدير الى سوق المملكة المتحدة طبقا لنظام التفضيل الامبراطورى • وفى نفس الوقت نجد ان واردات هذه الدولة من الدول النامية قد زادت زيادة كبيرة بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤ وقد صاحب هذه الزيادة تحسن واضح فى نصيب هذه الدول من واردات انجلترا من ٤٦ فى المائة فى ١٩٦١ الى ٥٦ فى المائة فى ١٩٦٤ . وقد ترتب على زيادة واردات المملكة المتحدة من منتجات القطن فضلا عن تدهور حالة ميزان مدفوعاتها فى هذه الفترة ان وجدت بريطانيا نفسها عاجزة عن التوفيق بين المصلحة المشروعة للبلاد الناميـــة فى زيادة صادراتها من هذه السلع ، وبين مصلحتها فى حماية صناعاتهـــا الوطنية . وقد ادى هذا الى عقد المملكة المتحدة الكثير من الاتفاقيات الثنائية مع الدول المصدرة فى نهاية ١٩٦٥ بقصد تقييد صادرات هذه الدول الى سوقها . كذلك اضطرت المملكة المتحدة الى فرض قيود على الاستيراد من الدول الاخرى التى لم تتوصل الى اتفاق معها حتى يتم الوصول الى مثل هذا الاتفاق . وقد راعت المملكة المتحدة عند تقدير حصص لهذه الدول صادراتها اليها خلال المدة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ . ومنذ بداية عام ١٩٦٦ طبقت المملكة المتحدة نظـــاما جديدا للاستيراد يتلخص فى تقرير حصة خاصة لكل من الهند وهونج كونج، وحصة اجمالية لجميع الدول الاخرى . وقد قسم نصف الحصة الاجمالية بين البلاد المختلفة على أساس صادرات كل دولة الى المملكة المتحدة فى المدة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ ، بينما ترك النصف الاخر من الحصة مفتوحا لجميع الدول المصدرة • وقد روعى فى هذا النظام مصلحة الدول النامية غير الاعضاء فى الكومنولث ، وكان بناء على اقتراح مصرى . ولكن لابد من الاشارة الى أن بعض الدول النامية قد رأت فى هذا النظام مخالفة لأهداف الاتفاقية لما تتضمنه من قيود كمية على الاستيراد من الدول النامية وتقرير الدخول الحر لصادرات الدول المتقدمة من هذه السلع ، فضلا عن تقرير هذا النظام حصة للهند وهونج كونج تمثل الشطر الاكبر فى واردات المملكة المتحدة من هذه السلع . كذلك اثارت كيفية تحديد حصص كل بلد شكوى بعض الدول النامية (١) •

---

(1) The GATT : Cot/M/5/11.4.1966, pp. 8 - 13, 30 - 32 and 75 - 76.

ولكن على ضوء ما سبق ذكره ـ نقبول أغلب الاعضاء اعفاء بريطانيا من عدم الالتزام بزيادة وارداتها من الدول الاعضاء ، يبدو من الصعب اعتبار هذه السياسة مخالفة من جانب المملكة المتحدة لالتزاماتها وفقا للاتفاقية ، خاصة اذا ما أدخلنا فى الاعتبار الظروف الصعبة التى تمر بها صناعة القطن فى بريطانيا والتدهور المستمر فى ميزان مدفوعاتها وخاصة فى السنوات الاخيرة ٠

الولايات المتحدة الامريكية :

كانت سوق الولايات المتحدة فى ١٩٦٤ أهم أسواق الدول النامية بعد المملكة المتحدة من حيث حجم صادرات هذه الدول ، ولكن البيانات المتاحة تدل على أن بعد الزيادة الحادة فى واردات الولايات المتحدة من منتجات القطن فى نهاية الخمسينات وفى عام ١٩٦٠ ، اعقب ذلك نقص كبير فى هذه الواردات فى ١٩٦١ . كذلك نجد أن متوسط واردات هذه الدولة فيما بين ١٩٦٣ و١٩٦٤ كان أقل من مستواه فى ١٩٦١ . بالاضافة الى ذلك نجد أن نصيب الدول النامية فى واردات الولايات المتحدة فى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ كان أقل مما كان عليه فى ١٩٦١ ٠ وعلى العكس من ذلك ، نجد ان واردات الولايات المتحدة من الدول المتقدمة ومن اليابان ومن الدول غير الاعضاء فى الاتفاقية ، قد زادت خلال ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ٠ كذلك لابد من الاشارة الى ان صادرات الدول النامية الى الولايات المتحدة تمثل نسبة طفيفة من واردات هذه الدولة كما أنها تمثل نسبة تافهة من استهلاك هذه الدولة من منتجات القطن ٠ ففى عام ١٩٦٤ بلغت واردات الولايات المتحدة ٢٦٠٣٩ طن مترى بينما وصل استهلاكها فى نفس العام الى ١٨١٦١٠٠ طن مترى ، ويدل هذا على ان الرغبة فى توفير فرص كافية للتصدير للدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة لم يتحقق . كما أن هناك من المعلومات ما يقوى الاعتقاد السائد بأن الولايات المتحدة قصدت من الاتفاقية توفير وسيلة حماية ذات طابع دولى لصناعتها ولكى تمنع التجارة الدولية من هذه السلع من أن تكون انعكاسا لما حدث من تغير فى المزايا النسبية فى صالح الدول النامية (١) ٠ كذلك تدل البيانات المتاحة على ان الولايات المتحدة قد استخدمت بطريقة تحكمية نص المادة الثالثة من الاتفاقية، كوسيلة لفرض اتفاقيات ثنائية على الكثير من الدول الاعضاء من اجل توفير حماية مصطنعة لصناعتها ٠ وفى نهاية ١٩٦٥ كان الشطر الاكبر من واردات الولايات المتحدة من المنتجات القطنية يتم وفقا لاتفاقيات ثنائية تقيد صادرات هذه الدول بحصص محددة .

---

(١) The arrangement seems to have been a superior multilateral design for unilateral use of protection and political power in preventing trade in cotton textiles from reflecting changes in comparative advantage in favour of the endeveloped countries, see Johnson, H.G. op. cit. pp. 21 and 22.

وقد أثارت سياسة التقييد هذه ، شكوى بعض الدول المتقدمة وخاصة أعضاء السوق الاوروبية والدول الاسكندنافية ، التى رأت فيها سببا مباشرا لتحويل صادرات الكثير من الدول النامية اليها بعد أن أقفل فى وجهها سوق الولايات المتحدة ٠

الخلاصة :

١ ــ زادت صادرات الدول الاعضاء من منتجات القطن فى المدة من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى صادرات الدول غير الاعضاء . وبالمقارنة بالعشرة سنوات السابقة على عقد الاتفاقية الدولية نلاحظ ما يأتى :

أ ــ نقصت صادرات اليابان بعد زيادتها خلال هذه العشر سنوات .

ب ــ زادت صادرات الدول الاخذة فى النمو ، ولكن بمعدل أقل من معدل زيادتها فى خلال العشرة سنوات السابقة على الاتفاقية .

جـ ــ زادت صادرات الدول المتقدمة بالمقارنة بما كانت عليه فى مدة العشرة سنوات المذكورة ٠

ومن المعتقد ان سياسة تقييد الاستيراد التى اتبعتها بعض الدول المتقدمة اقتصاديا ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، قد ساهمت فى هبوط معدل الزيادة فى صادرات الدول الاخذة فى النمو ٠

٢ ــ هناك ما يبرر الاعتقاد بان بعض الدول المتقدمة اقتصاديا قد وجدت فى الاتفاقية الدولية وسيلة لتقييد نمو صادرات الدول النامية من هذه السلع الى اسواقها ، وهو الامر الذى يتعارض مع روح الاتفاقية المذكورة واهدافها الاساسية ، اذ تدل المعلومات المتاحة على أن الولايات المتحدة بدأت بمجرد التوقيع على الاتفاقية من الدول الاعضاء فى استخدام نصوصها المقيدة بطريقة تحمكية للسيطرة التامة على وارداتها من هذه السلع ، عن طريق اتفاقيات ثنائية مع الدول الاعضاء تحدد حصة لكل من هذه الدول . ومن المؤكد أن الكثير من هذه الدول لم يكن فى استطاعته الا أن يقبل هذه الاتفاقيات ، خوفا من أن تلجأ الولايات المتحدة الى اتخاذ اجراءات أشد قسوة ضد صادراتهم .

٣ ــ وعلى العكس من ذلك نجد ان بعض الدول المتقدمة ، وخاصة المملكة المتحدة والدول الاسكندنافية والمانيا الغربية ، قد عملت على تنفيذ الاتفاقية روحا ونصا ، الامر الذى مكن الكثير من الدول النامية من زيادة صادراتها الى أسواق هذه الدول زيادة كبيرة ، هذا على الرغم من المحنة التى تمر بهـــا صناعة القطن فى هذه الدول . وتدل البيانات المتاحة على أن صادرات اليابان والدول النامية تمثل حوالى ١٥ فى المائة أو أكثر من استهلاك هذه السلع فى أسواق استراليا وكندا والمملكة المتحدة والدول الاسكندنافية .

هذا بالمقارنة بصادرات اليابان والدول النامية الى الولايات المتحدة والتى لم تزد عن ٣ر. فى المائة من استهلاك الغزل و ٣ر٣ فى المائة من استهلاك المنسوجات فى هذه السوق فى ١٩٦٤ . أما بالنسبة للدول المتقدمة الاخرى فقد مثلت صادرات اليابان والدول النامية اليها أقل من ٥ فى المائة من استهلاكها من هذه السلع ٠

٤ ــ حققت صناعة القطن فى اغلب الدول المتقدمة تقدما هاما فى خلال السنوات الاخيرة ٠ ويرجع ذلك الى زيادة معدل الاستثمار من أجل تجديد المصانع، والتحول تدريجيا نحو النوع التلقائى من الالات Automated Machinery للتغلب على مشكلة ندرة الايدى العاملة وما يترتب عليها من زيادة فى نفقات الانتاج ، وزيادة درجة تركز المشروعات ، ودرجة تكامل أقسام الغزل والنسيج، فضلا عن اعادة تنظيم طرق الانتاج والادارة (١) . ولاشك أن لجوء بعض الدول المتقدمة الى سياسة التقييد استنادا الى نص المادة ٣ التى تقرر حق الدول الاعضاء فى تقييد الاستيراد فى حالة حدوث اضطراب فى السوق الوطنى ، قد سهل الى حد بعيد اتخاذ الاجراءات المذكورة ٠ وقد اثار تقدم الصناعة القطنية فى الدول المتقدمة مخاوف الدول النامية التى يرى الكثير منها ان الدول المتقدمة ربما كانت تهدف من وراء الاتفاقية الدولية الى توفير حماية مصطنعة على أساس دولى لصناعتها ، حتى تتمكن من التغلب على المشاكل التى تعانيها هذه الصناعة وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ٠

(١) Moussa, A.R., op. cit., pp. 401 — 417.